الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4330 | الأربعاء | 28 ذي الحجة 1443 هـ | 27 يوليو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

«الطاقة» يتصدر القطاعات المرتفعة و«الاتصالات» يتراجع

«العام» يحافظ على ارتفاعاته.. و«الرئيسي» يخالف الاتجاه

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشرها العام 21.9 نقطة ليبلغ مستوى 7721.85 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.29 في المئة.

وتم تداول 283.2 مليون سهم عبر 13369 صفقة نقدية بقيمة 70.7 مليون دينار (نحو 223.3 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 27.13 نقطة ليبلغ مستوى 5864.19 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.46 في المئة عبر تداول 159.7 مليون سهم من خلال 6224 صفقة نقدية بقيمة 19 مليون دينار (نحو 62.7 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 42.07 نقطة ليبلغ مستوى 8614.50 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.49 في المئة عبر تداول 123.5 مليون سهم في 7145 صفقة بقيمة 51.6 مليون دينار (نحو 170.2 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 0.85 نقطة ليبلغ مستوى 6123.01 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.01 في المئة عبر تداول 140.9 مليون سهم من خلال 4982 صفقة نقدية بقيمة 17.7 مليون دينار (نحو 58.4 مليون دولار).

وسجلت البورصة تداولات بقيمة 70.74 مليون دينار، وزعت على 283.29 مليون سهم، بتنفيذ 13.37 ألف صفقة.

وارتفع بالمؤشرات الكويتية 8 قطاعات على رأسها الطاقة بنسبة 1.18 في المئة، بينما تراجع قطاعان أولهما الاتصالات بـ 1.14 في المئة. والثاني السلع الاستهلاكية بـ 0.62 في المئة.

وبالنسبة للأسهم، فقد تصدر «النخيل» الارتفاعات بـ 9.87 في المئة، بينما تقدم «إنفوست» التراجعات بنحو 14.88 في المئة.

من جانبه قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والإستراتيجيات الاستثمارية بشركة «كامكو إنفست»، إن المؤشر العام لبورصة الكويت حافظ على مكاسبه في ظل أجواء إيجابية.

وأضاف رائد دياب أن عملية الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد – البحرين من قبل بيت التمويل الكويتي «بيتك»، وولادة كيان ضخم أعطت زخماً للسوق وعززت من قوة القطاع المصرفي في الكويت.

وحسب بيان «بيتك» بالأمس فإن الاستحواذ يخلق كياناً مصرفياً قوياً بقاعدة رأسمالية تزيد عن 10 مليارات دولار وأصولاً تعادل 121 مليار دولار، وهذه القاعدة الرأسمالية ستعزز قدرة البنك على تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع النفطية الضخمة من خلال بنوك محلية وتقليل الاعتماد على البنوك الأجنبية.

وتابع «دياب»: في نفس الوقت، ينتظر المستثمرون المزيد من الإفصاحات للنتائج المالية للشركات عن النصف الأول من العام الحالي واجتماع الفيدرالي الأمريكي هذا الأسبوع، الذي من المتوقع أن يرفع الفائدة بمقدار 75 نقطة أساسية، وذلك للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة».

من ناحية أخرى أوضح أنه على الرغم من تراجع أسعار النفط في الفترة الماضية من أعلى مستوياتها المسجلة هذا العام، إلا أنها لا تزال فوق سعر التعادل، الذي سيوفر فوائض مالية للميزانية تساعدها على تنفيذ العديد من المشاريع والاستثمارات المختلفة، التي ستعود بالفائدة على معظم القطاعات.

وكشف نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بـ«كامكو» أنه على الرغم من التداعيات السلبية للوضع الجيوسياسي والأجواء المتوترة عالمياً، إلا أن معظم الأسواق الخليجية ومنها الكويت لا تزال تحافظ على أداء إيجابي منذ بداية العام وحتى تاريخه في ظل ارتفاع أسعار النفط والمركز المالي القوي ومعدلات التضخم المسيطر عليها.

يأتي ذلك إضافة إلى التوقعات من قبل المؤسسات العالمية بأن تشهد دول المنطقة نمواً جيداً في العام الحالي مقارنة بالاقتصادات الأخرى، بحسب ما قاله «دياب».

البورصة تحافظ على انتعاشها

«الخليج» يرعى اللقاء التنويري السنوي لطلبة الكويت في أمريكا

جماعية من الفعالية

جدد بنك الخليج هذا العام رعايته للقاء التنويري الذي عقده الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في الولايات المتحدة الأمريكية، لخريجين الثانوية العامة المقبولين للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ضمن التزامه بالاستدامة المجتمعية عن طريق دعم وتمكين الشباب الكويتي.

وضمن هذه الرعاية، قدم قسم التدريب والتطوير في بنك الخليج فرصة الحصول على دورة تدريبية مدفوعة التكاليف لعلوم البيانات والأمن السيبراني لكل الطلاب الحاضرين للقاء التنويري وكل الطلاب الذين تم قبولهم لابتعاث في هذه التخصصات. وانعقد اللقاء التنويري يوم الاثنين في مجمع 360 في منطقة The Arena.

وحول هذه الرعاية قالت مدير عام الموارد البشرية في بنك الخليج، سلمى الحجاج: «سعداء بالمشاركة في هذا اللقاء التنويري مجددًا هذا العام، وبمساهمتنا في دعم المواهب الكويتية على اكتساب المهارات الضرورية في سوق العمل الحالي. نحرص في بنك الخليج على خلق كفاءات بشرية قادرة على إضافة القيمة لعملنا والقطاع. لهذا، واستنادا لخطة التعليم العالي الاستراتيجية بإضافة تخصصات الأمن السيبراني وعلم البيانات، حرصنا هذا العام أيضا على تقديم دورة تدريبية مدفوعة التكاليف لعلوم البيانات والأمن السيبراني لكل الطلاب المقبولين في هذه التخصصات (علم البيانات والأمن السيبراني)، حيث تجمع الدورة بين التدريب النظري والتدريب العملي في إدارات الأمن السيبراني وعلوم البيانات لتزويد طلبتنا بمعلومات أولية قبل التحاقهم بجامعاتهم.»

وأضافت: «استدامة الموارد البشرية عبر تمكين الشباب ودعمهم للارتقاء بمهاراتهم هو أحد أهم الركائز التي نعتمد عليها اليوم. نتمنى كل التوفيق لأبنائنا الطلبة في مراحلهم الجامعية القادمة، ونتطلع لاستقبالهم كزملاء لنا في بنك الخليج بعد التخرج.»

وقد شهد جناح بنك الخليج في اللقاء التنويري العديد من الفعاليات، منها السحوبات على جوائز نقدية تصل إلى 3,000 دينار كويتي وMacBook Air، للطلبة الحاضرين في اللقاء.

«أركان» توقع تسهيلات ائتمانية مع بنكين بـ 18.6 مليون دينار

وقعت شركة أركان الكويت العقارية عقود تسهيلات ائتمانية وخطابات ضمان مع بنكين إسلاميين بقيمة 18.6 مليون دينار كويتي.

وحسب بيان «أركان» لبورصة الكويت، أمس الثلاثاء، فإن العقود ستكون على فترة سداد طويلة الأجل، وبمعدل ربح مناسب.

وأوضحت الشركة أن الهدف من التسهيلات هو استخدامها في أنشطتها وتطوير مشروعاتها، مؤكدة أنه لا يوجد أثر مالي في الوقت الحالي، ولكن سيظهر الأثر على المركز المالي عند استخدام تلك الحدود والتسهيلات الائتمانية.

يُذكر أن أرباح «أركان» بلغت في النصف الأول المنتهي في 30 أبريل 202 نحو 928.59 ألف دينار، بنمو 1 في المئة عن مستواها في الفترة المماثلة من العام السابق البالغة 923.61 ألف دينار.

أرباح «البحرينية الكويتية» ترتفع 11 في المئة خلال النصف الأول

ارتفعت أرباح شركة البحرينية الكويتية للتأمين في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 11 في المئة سنوياً؛ وفق بيان لبورصة الكويت أمس الثلاثاء.

حققت الشركة أرباحاً في الستة أشهر الأولى من 2022 بقيمة 2.16 مليون دينار، مقابل 1.95 مليون دينار أرباح الفترة المناظرة من 2021.

وارتفعت ربحية السهم إلى 14 ديناراً في الفترة المنتهية في 30 يونيو 2022، مقابل 13 ديناراً خلال الفترة نفسها من 2021.

وعزت « البحرينية الكويتية للتأمين » ارتفاع ربحية الشركة النصفية إلى التحسن الكبير الذي طرأ على صافي الدخل من الاستثمار بسبب استراتيجية الشركة لتحسين الوضع والأداء الاستثماري طويل الأجل في ظل التحديات التي تمر بها حالياً أسواق المال؛ مما أدى إلى تحقيق عوائد استثمارية جيدة.

وبشأن نتائج الربع الثاني من 2022 فقد سجلت الشركة أرباحاً بقيمة 1.21 مليون دينار، مقارنة بـ1.18 مليون دينار في الربع المماثل من 2021.

يُشار إلى أن أرباح الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ارتفعت خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2022، العائدة على مساهمي الشركة إلى 1.18 مليون دينار بحريني، مقابل 950 ألف دينار بحريني للفترة نفسها من عام 2021، بارتفاع نسبته 24.3 في المئة.

«كابيتال إنتلجنس» تؤكد تصنيف سندات «الأهلي»

أكدت وكالة كابيتال إنتلجنس للتصنيفات الائتمانية تقييم سندات البنك الأهلي الكويتي البالغ قيمتها 50 مليون دينار كويتي عند «BBB»، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وحسب المذكرة البحثية الصادرة عن الوكالة أمس الثلاثاء، أن التقييم يعكس نقاط القوة الائتمانية للبنك الأهلي الكويتي المتمثلة في رأس المال الجيد، وجودة الأصول العالية، ونسب التغطية القوية، والسيولة وملف التمويل.

ولفتت إلى أن نقاط الضعف المحتملة مرتبطة بالتركيز في كل من المقترضين والمودعين، على غرار جميع البنوك المحلية في الكويت، علماً بأن الغالبية العظمى من أصول البنك في الكويت، ولكن 18 في المئة من قاعدة الأصول تقع الآن في مصر ذات التصنيف المنخفض.

التراجع القوي يؤكد إحجام أعداد كبيرة من المواطنين عن الشراء

3.3 مليارات دولار.. قيمة الصفقات العقارية السكنية خلال النصف الأول

علاء البهبهاني

شهد سوق العقار السكني المحلي انخفاضا «حادا» في عدد الصفقات بأكثر من 50 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع نفس الفترة من العام 2021 وفق آخر الاحصائيات الصادرة عن إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل الكويتية.

وهبطت الصفقات العقارية السكنية لتسجل 2470 صفقة بقيمة مليار و13 مليون دينار كويتي (نحو 3ر3 مليار دولار أمريكي) خلال النصف الأول للعام الحالي مقارنة ب 4814 صفقة بقيمة مليار و402 مليون دينار (نحو 6ر4 مليار دولار) في النصف الأول 2021 ما يدل على إحجام أعداد كبيرة من المواطنين الراغبين في السكن عن الشراء في سوق السكن الخاص.

وتراجعت القيمة المتداولة للصفقات العقارية السكنية خلال الفترة المذكورة بأكثر من 380 مليون دينار (نحو 2ر1 مليار دولار).

وبينما تراجع نشاط العقار السكني انعكس حال القطاع الاستثماري (البنايات والعمارات) ليحقق ارتفاعا بنسبة 8ر14 بالمئة في عدد الصفقات خلال النصف الأول من 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ما يشير إلى تعافي تدريجي لهذا القطاع بعد أن سجل انخفاضات «حادة» في عدد وقيم الصفقات خلال فترة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وسجل قطاع العقار الاستثماري 674 صفقة بقيمة 579 مليون دينار (نحو 9ر1 مليار دولار) خلال النصف الأول من 2022 مقارنة ب587 صفقة بقيمة 311 مليون دينار (نحو 02ر1 مليار دولار) للعام الماضي بزيادة قدرها 268 مليون دينار (نحو 884 مليون دولار).

وشهد سوق العقار التجاري (المحلات والمكاتب والمجمعات التجارية) قفزة كبيرة في عدد الصفقات من 38 صفقة فقط خلال فترة النصف الأول من 2021 إلى 111 صفقة في نفس الفترة من 2022 بنسبة ارتفاع فاقت ال190 في المئة.

وقفزت قيمة التداول على العقارات التجارية لتبلغ أكثر من 390 مليون دينار (نحو 2ر1 مليار دولار) في النصف الأول من 2022 بعد أن سجلت قيمة متواضعة العام الماضي عند حدود 59 مليون دينار (نحو 195 مليون دولار) ما يشير إلى تعافي هذا القطاع بعد الإغلاقات التي عانى منها خلال السنتين الماضيتين إثر انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

ومن حيث المحافظات الأكثر تداولا في سوق العقار السكني تصدرت محافظة الأحمدي ب1103 صفقات سكنية مع ملاحظة الهبوط الحاد عند مقارنتها بنفس الفترة من 2021 والتي شهدت تداولات عند 3200 صفقة.

وانخفض أيضا عدد الصفقات في محافظة العاصمة لتبلغ 309 صفقات فقط في النصف الأول من العام الحالي بعد أن سجلت 351 صفقة لنفس الفترة من 2021 وانسحبت موجة الانخفاضات على جميع المحافظات بنفس الوتيرة تقريبا ما يشير إلى وصول أسعار العقارات السكنية إلى «قيم سعرية عالية» لا تجذب عموم الراغبين في شراء منزل.

وتعليقا على أداء السوق العقاري قال الخبير في سوق العقار المحلي المدير العام لشركة (أبراج بهبهاني) العقارية علاء البهبهاني إن من أهم أسباب ضعف التداول في العقارات السكنية هو التضخم السعري الحاصل في هذا القطاع بالتوازي مع ثبات القيمة الشرائية للمواطن ما خلق فارقا كبيرا بين الطلب والعرض أدى إلى ركود السوق.

وأضاف البهبهاني أن دولة الكويت حالها كبقية دول العالم المرتبطة بالاقتصاد العالمي تتأثر بشكل كبير بأسعار الفائدة التي يفرضها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) والذي يستمر حاليا في رفع الفائدة على الدولار ما يؤدي إلى امتصاص السيولة النقدية المتواجدة في أسواق العالم مستدركا أن «الكويت ليست بمنأى عن ذلك حيث باتت الودائع البنكية أكثر جذبا لكبار المستثمرين وأكثر أمانا من شراء العقارات».

وذكر أن الهزات الاقتصادية العنيفة التي شهدتها أكبر الأسواق العالمية في الولايات المتحدة وأوروبا وبريطانيا والصين واليابان بمثابة «جرس إنذار بأن الوضع الاقتصادي على وشك الدخول في عملية تباطؤ تشهدها جميع الأسواق المرتبطة ببعضها البعض وهذا ما تؤكده التقارير المالية الأمريكية والأوروبية».

وبين أن بعض المضاربين في السوق العقاري المحلي يشككون في مدى تأثير الأوضاع العالمية على السوق «لكننا جميعا نتذكر ما حدث في السوق الأمريكي عام 2007 و2008 وما هي تأثيرات الانهيار هناك على كل الأسواق المحلية بما فيها السوق العقاري الذي انخفضت أسعاره».

وقال إن ما يحدث حاليا في أسواق المال العالمية يؤثر بشكل مباشر على قرارات كبار تجار العقار سواء في الكويت أو خارجها «ولوحظ خروج أكثر من 380 مليون دينار من سوق العقار السكني خلال النصف الأول من 2022 ما يشير إلى وجود عزوف من قبل مجاميع من المضاربين والتجار والمحافظ العقارية من دخول السوق السكني» بعد أن استشعروا تأثيرات صعود الفائدة الأمريكية والتغيرات في نسب أرباح الودائع البنكية.

وعن ما يحمله النصف الثاني من العام الحالي من توجهات عقارية توقع البهبهاني أن يستمر قطاع العقار السكني بالركود في عدد الصفقات بعكس القطاعات العقارية الأخرى التي ستشهدت تحسنا تدريجيا بسبب زيادة النشاط التجاري من بعد جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وقال «يجب الالتفات إلى نقطة مهمة وهي أن قرارات الفيدرالي الأمريكي لا تظهر نتائجه على السوق المحلي في الحال بل يحتاج إلى عام أو أكثر ليظهر تأثيرها محليا» مؤكدا أن كل قطاع اقتصادي في العالم يمر بمرحلة تصحيح «وهذا ينطبق أيضا على أسواقنا المحلية ولو بعد فترة زمنية طويلة نسبيا».